



الدورة الثالثة للمؤتمر العلمي السنوي في قضايا الديمقراطية بعنوان: "المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير"، البحر الميت - الأردن، أيلول / سبتمبر 2014

تفرض عملية التطييف المفرط للسياسة في الوطن العربي عموماً، والمشرق العربي الكبير - بما فيه مصر - على الباحثين العرب في العلوم الاجتماعية، خصوصاً، إعادة النظر في أدواتهم المفاهيمية والتحليلية وتطويرها، وبناء أدوات جديدة، على نحوٍ يسمح بتفحص تلك العملية، في ضوء منهجية مركبة تكاملية عابرة للاختصاصات، قادرة على فهمها في طبيعتها المركبة من جهة، وعلى بناء أفق نظري وتحليلي ومنهجي جديد للخروج منها من جهة أخرى.

وخلال العقود الأخيرة الماضية فقدت العلوم الاجتماعية، في الحيز العربي خصوصاً، الكثير من استقلاليتها لتصبح ملحقةً أكثر فأكثر بسياسات ما يُطلق عليه اسم "صانع القرار"؛ فساهم إنتاجها في تعزيز منظومات الضبط والرقابة والتحكم في ديناميات النظم التسلطية العربية وسياساتها، في حين تمنح عملية التغيير الاجتماعي الكبرى، الجارية اليوم في المجتمعات العربية، فرصةً لاستعادة تلك الاستقلالية، والتأثير عبرها في عملية التغيير الاجتماعي تلك؛ أي في منظور غايتها العليا، وهي الحرية.

لقد أولى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في صميم الفكرة المؤسسة له، البعد النقدي للعلوم الاجتماعية، واستقلاليتها عن خطط واضعي السياسات ومتخذي القرارات، أهميةً خاصةً. وهو يفكر في أن يكون معهد الدوحة للدراسات العليا في العلوم الاجتماعية إطاراً مؤسسياً وعلمياً لذلك، يتجاوز فيه خريجه حدود الاختصاص المفروض من خلال التمكّن منه، ويؤمن بجدية العلوم الاجتماعية واستقلالها، وتجاوز وظيفة

الـ "خبير" أو المثقف التقني في السوق، أو لدى المخططين في أنظمة الدول التسلطية التي تريد أن تكون خبراته السوسولوجية مُلبيّة لما يلزمها.

عقد المركز مؤتمرين علميين محكّمين (في أكتوبر / تشرين الأول 2012، وفي أيلول / سبتمبر 2013)، محوراها الإسلاميون وقضايا نظام الحكم الديمقراطي، ومسائل الدولة والأمة والمواطنة والاندماج. وقد شاركت فيهما فعاليات أكاديمية عربية من مختلف الاتجاهات والأجيال، ولا سيما من الجيل البحثي العربي الجديد الذي يوليه المركز كلّ العناية والاهتمام. ولقد قرّر المركز تخصيص هذا المؤتمر السنوي لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي ومُعوّقاته بوجهٍ عامٍّ؛ لئلاّ يحصر نفسه في مسألة التيارات الإسلامية والديمقراطية وحدها.

ثمّة عملية تطييف مفرطة واستقطابية وعصابية راهنة للسياسة، غير مسبوقة في التاريخ العربي الحديث برمّته، منذ التحوّل من العثمانية إلى نظام الدول، مروراً بنشأة الدول الوطنية المستقلة في مرحلة الاستقلال وتفكيك الاستعمار القديم، وصولاً إلى سيادة النظم التسلطية، وتزلزلها في مرحلة التغيير الاجتماعي الجارية الراهنة. وتشير هذه المراحل إلى التحولات الاجتماعية العربية الكبرى. وتتدرج عملية التطييف في مذهب الصراعات الإقليمية في المنطقة، واستخدام الطائفية ومنظوماتها التقليدية، وبناء منظومات جديدة بوصفها ذخيرة لها (وهو ما يمثّل تغييراً جذرياً في طبيعة هذا الصراع، مقارنةً بالمراحل السابقة). وقد حفّز هذا الواقع اللجنة العلمية للمؤتمر - في ضوء مشاورات عديدة - على اختيار الموضوع الرئيس للمؤتمر المقبل بشأن مسائل الديمقراطية، واستقر الرأي على أن يكون عنوانه "المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير".

لوحظت في سياق بروز عملية التطييف المفرط والعنيف، تفرقات مركّبة بين العنف المجتمعي والعنف السياسي، والعنف الطائفي والعنف الهوياتي.. إلخ، واستناد بعض النظم التسلطية على عصبيات أو تحالف عسبوي ضمني ساهم في عملية التطييف تلك، وهو ما نمذجته حالات العراق وسورية، على نحو يجعل منهما حالتين أكثر تعقيداً من الحالات السابقة. كما لوحظ في هذا السياق استدعاء انتقائي وأداتي تعبوي ووظيفي لمنظومات نظرية وفقهية قديمة؛ لإعادة بناء متخيلات وصور ذهنية عصبوية تنميطية عن الآخر، إلى حدّ يمكن تسميته خطاب "نحن، وهم". ولقد لوحظ ما هو أشدّ خطراً من ذلك؛ وهو التمادي في استخدام التطييف الذهني والهوياتي، المشحون اليوم بالعنف والاستقطاب، ذخيرةً أيديولوجيةً في التعبئة والتجيش، ولوحظ كذلك انتشار ثقافة الكراهية الطائفية وجرائمها وصورها، وتبريرها، بل تسويغها أيضاً، بطريقة تكمل تقريباً تورط معظم

الفاعلين في هذه العملية الرهيبة التي تستبدل وعياً طائفيًا زائفًا يقوم على الصراع بين "نحن" و"هم" بالوعي السوسيولوجي الحقيقي بحاجات هذه المجتمعات إلى الديمقراطية والتنمية والعدالة وترسيخ قيم المواطنة ومؤسساتها.

كما لوحظ بروز صناعة لعملية التطييف المذهبي تُدكّر بعملية صناعة الأقليات في السياسات الاستعمارية الغربية السابقة، على نحوٍ يسمح بالحديث عن صناعةٍ للطائفية، بل إنه يسمح، بـ "قَوْمَنَة" مزعومة لبعض الطوائف، أو تصوير الصراع بينها على أنه ذو طبيعة "مُقومنة". ولوحظ أيضًا أنّ خطاب إعادة بناء الدول الراهنة وتحويلها من دول بسيطة إلى دول مركّبة اتحادية، أو فيدرالية، أو ذات أقاليم، يجري نظريًا في ضوء استيحاء النموذج الاتحادي الذي لا ينفي وحدة الدولة، لكنه يستند إلى مفاهيم طائفية، واستقلالية طائفية وأقوامية، لا تشجّع على التكامل، بل على التنافر، وخلق محاصصات طائفية وجهوية وعشائرية واجتماعية جديدة، في ما يُسمّى ديمقراطيةً توافقيةً. وبالنسبة إلى المشرق العربي الكبير، فإنّ هذا يعني أنّ وتائر ذلك ستعيد صوغ المنطقة من العراق، مرورًا بسورية ولبنان، إلى شرقي الجزيرة العربية على الأقل، في منظور قريب مرئي محتمل، في حال استمرار الاتجاهات وعدم توافر قوى اجتماعية - سياسية قادرة على التصدي لها، بما في ذلك مؤسسة الدولة.

إنّ الأدوات الاجتماعية التقليدية المستندة إلى مفاهيم المجتمعات الفسيفسائية، والتصنيفات المدرسية بين الروابط العمودية والروابط الأفقية، والعلاقات الشخصية والعلاقات غير الشخصية.. إلخ، غدت، بالفعل، تقليديةً ومدرسيةً؛ فلقد تطورت هذه العلاقات والروابط الأفقية في المجتمعات نفسها التي عاودت فيها الطائفية المسلّحة والاستقطابية البروز، على مستوى تفكّك البنية الفسيفسائية، وهي في معظمها - من حيث هي نمطٌ نظري - مزعومة، وتطورٌ لشبكة العلاقات الأفقية بفعل عمليات التحديث الكبيرة التي قامت بها الدول في المرحلة السابقة، أو هي من نتائج تدخلها الكثيف في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. فكيف ظهرت آثار ذلك في عملية إعادة تنضيد المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في سياق الشروط الجديدة؟ وما هي أبرز خصائص تطورات الصناعة الجديدة، وطبيعتها، ووظائفها، ومفاهيمها، وأدواتها؟ وما هي العلاقات القائمة بين عناصرها والواقع؟ من أجل تركيز عملية البحث في مسألة الطائفية وصناعة الأقليات وقومنتها، اختار المركز أن يحدّد بحث ذلك إجرائيًا، في نطاق المشرق العربي الكبير. ويعني به مصر والعراق وبلاد الشام والجزيرة العربية. ولا سيما أنّ

ثلاثة نُظُم كبيرة وقوية ومؤثرة قامت في هذه المنطقة. وهي نُظُمٌ قومية، في كل من مصر وسورية والعراق، انتهت مجتمعاتها إلى تمزُّق طائفي واجتماعي متفاوت المستوى والوتائر. وليس مصطلح المشرق هذا دقيقاً كل الدقة، بل هو لمجرد الضبط. وهو يُستعمل لغايات إجرائية تنظيمية، وليس فيه تينٌ لاتجاهات مشارقية، ولا مغاربية من جهة المركز. وأمّا المشكلات الأخيرة النظرية في الأقاليم العربية الكبرى الأخرى فستكون موضع نظرٍ لمؤتمرات قادمة. ولا ينفي ذلك مشاركة باحثين من الأقاليم الأخرى في بحث ظواهر الطائفية والتطيف في المشرق العربي الكبير.

تتوجّه اللجنة العلمية للمؤتمر العلمي الثالث: "المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير" إلى كافة الباحثين العرب المعنّيين بقضاياها وإشكالياته بالمساهمة فيه بأوراق علمية مكتوبة، تتوافر فيها مواصفات البحث الأكاديمي، وذلك حول طائفة من القضايا والإشكاليات، تدور في المجالات العامة التالية:

- 1- البنية الاجتماعية المشرقية بين المنظرين الفسيفسائي والتنوعي الاجتماعي.
- 2- في أصول المسألة الطائفية بين التاريخ والبناء الطائفي.
- 3- موقف الفكر العربي النهضوي من الطائفية، ومدرسة بطرس البستاني، وفرنسيس المراس، وغيرهم، في الوطنيات.
- 4- الاستبداد والتسلُّط والطائفية في المشرق العربي.
- 5- الاستعمار وإنتاج الطائفية.
- 6- الطائفية ومفهوم النظام الطائفي.
- 7- الطائفة والطائفية وصناعة الطائفية وتطورها ومميزاتها في المرحلة الراهنة، والمقاولون.
- 8- الطائفية السياسية والديمقراطية التوافقية، وخطاب مأسسة الطائفية.
- 9- الطائفية وسياسة الهويات والتطيف: الخطاب، والأدوات، والوظائف، والعلاقات، واللاعبون المؤثرون، والصور النمطية التقليدية وإعادة بنائها في صور عصابية جديدة.
- 10- العنف الطائفي والعنف المجتمعي والعنف السياسي.
- 11- الثورات والطائفية، وحالة مصر، وحالة سورية.

- 12- المسألة القبطية في مصر: هل هناك مسألة مسيحية عموماً؟ وكيف ندرس تفرغ المشرق العربي من مواطنيه المسيحيين التاريخيين؟
- 13- خطاب التعايش اللبناني بين الوظائف والحدود وتكريس المحاصصة الطائفية مقابل المواطنة.
- 14- التاريخ الاجتماعي والسياسي للمسألة الطائفية في المشرق العربي، والعلاقات السنية - الشيعية في مرحلة الحروب الدينية الإسلامية (العثمانية - الصفوية)، ومقارنتها - إن أمكن - بالحروب الدينية الأوروبية، واستحضارها الجديد في شكل انتشار صفة الصفوية، من حيث هي صفة شعبية طائفية أقوامية، مستعادة في سياق جديد.
- 15- الحركات السياسية الإسلامية وإشكالية فهمها من جهة الأغلبية، ومقارنتها لمسألة الطوائف والمذاهب.
- 16- الحركات القومية واليسارية والمسألة الطائفية وقضايا الأقليات: المواقف والخطابات.
- 17- الاستخدام الانتقائي للمنظومات الفقهية في صوغ خطاب الطائفية: بين هذه المنظومات وبين الاستخدام وإعادة صياغتها.
- 18- نظام الملل والطائفية: أكانت الطائفية نتاج نظام الملل أم أنه لم يكن ممكناً لها أن تكون نتاجاً له إلا من جهة محاولة استغلاله وتوليد صناعة الطائفية؟
- 19- مذهب الصراعات الإقليمية: "الهلال الشيعي".
- 20- السياسة المذهبية لبعض الدول الإقليمية في تغطية امتدادها "الحيوي".
- 21- دراسات حالات متعلّقة بمناطق أو بلدات في كلٍّ من مصر، وسورية، والعراق.. إلخ.
- 22- دراسة حالات متعلّقة بجرائم الكراهية الطائفية المعاصرة.
- 23- الحالة العلوية والشيعية في المشرق العربي.
- 24- تورط المثقفين في الطائفية.
- 25- من خطاب الطائفية إلى خطاب المواطنة.

ينفتح المؤتمر على أي اقتراحات بحثية تصل إليه، لم تشملها البنود العامة السابقة. ويرجى من كافة الباحثين التقيد بمعايير البحث التي يعتمدها المركز (للاطلاع، انقر هنا).